ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (02)، 2021، ص: 767-782

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية في ظل تحديات الألفية الثالثة

– المشاكل ومقترحات التطوير –

The role of the Algerian university in the development process in light of the challenges of the third millenni
Problems and suggestions for development

مسلم إبراهيم ، Messellem Ibrahim [1*]، i.messellem@univ-djelfa.dz

[1] أستاذ محاضر أ ، مخبر، مؤسسة الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر) .

تاريخ الإرسال: 2021/11/25 **تاريخ القبول:** 2021/12/30 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص

تواجه الجامعة الجزائرية العديد من التحولات نتيجة الثورة العلمية والمعرفية والتطورات الحاصلة في مجال الاتصال والمعلومات وما نتج عنها في تغيير الملامح الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المناهج التعليمية وأدواتها لتنسجم مع هذا التغير.وقد عرفت الجامعة الجزائرية عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي اصطدمت ببعض الصعوبات في تطبيقها نتيجة عدم توفر الامكانات اللازمة لذلك مما ترتب عنه ضعف مساهمتها في تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأدى إلى عزلتها وعدم ارتباطها بمحيطها الخارجي.

ونهدف من خلال الدراسة الحالية إلى إبراز واقع التعليم العالي البحث العلمي في الجزائر من خلال مساهمته في عملية التنمية والوقوف على أهم الصعوبات والمشاكل التي صاحبت عملية الاصلاح وتقديم تصور حول كيفية تجاوزها.

الكلمات المفتاحية

الجامعة الجزائرية؛ البحث العلمي؛ التنمية؛ المناهج التعليمية؛ التعليم العالي.

تصنيف JEL: I23 ؛ O30 ؛ I20

Abstract

The Algerian University is facing many transformations as a result of the scientific and knowledge revolution and developments in the field of communication and information, which resulted in changing the economic and social features and developing educational curricula and tools to be in line with this change. The Algerian University has known several reforms since independence to the present time. It has encountered some difficulties in implementing them as a result of the lack of the necessary capabilities for this, which resulted in its weak contribution to achieving development in various economic and social fields and led to its isolation and lack of connection with its external environment. We aim through the current study to highlight the reality of higher education and scientific research in Algeria through its contribution to the development process, to identify the most important difficulties and problems that accompanied the reform process, and to present a vision of how to overcome them.

Keywords

Algerian University; Research; development; studies programs; Higher Education.

JEL Classification Codes : I20 ; O30 ; I23

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: i.messellem@univ-djelfa.dz

I. مقدمة:

يعد التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة قضية هامة وحيوية، لأنه يُعنى بإعداد الإنسان الذي هو المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يرى الكثير من المفكرين والعلماء أن التعليم هو الإستثمار الحقيقي، بل هو أهم وسيلة لبناء الفرد، وتطوير المجتمع، كما أنه أداة لمواجهة المتغيرات الهائلة والتحديات الكبيرة التي تتجدد يوميا، وتعد مؤسسات التعليم العالي، وعلى رأسها الجامعات، بحكم طبيعتها العلمية والثقافية، أكبر المؤسسات الرائدة في مجال نشر العلم والمعرفة.

ويشكل كذلك البحث العلمي عنصرا مهما وشرطا ضروريا لتقدم أي مجتمع، وقد استطاعت الدول التي أولت البحث العلمي العناية المطلوبة توظيف الكثير من نتائجه للوصول إلى حلول ناجحة للقضايا والمشكلات الاجتماعية، فالإنتاج العلمي في العالم الثالث، والتي منها الجزائر، لا يحقق في معظمه المعايير الصحيحة للإنتاج العلمي، كما تشير إلى ذلك العديد من الهيئات، وكما تؤكد عليه العديد من المؤتمرات.

وتبدو الحاجة أكثر إلحاحا في الجزائر لتطوير الجامعة الجزائرية في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية في عصر الثورة المعلوماتية. وبما أن البحث العلمي لم يأخذ الدور الذي يجب أن يلعبه حتى الآن في معالجة المشكلات العالقة، وإقتصار دور الجامعة الجزائرية في عملية التعليم فقط، دون الاهتمام بالبحث العلمي، والذي تزداد الحاجة للمزيد من دعمه لمواجهة تحديات الألفية الثالثة.

مشكلة البحث:

وعليه وانطلاقا مما تقدم، يمكن طرح السؤال التالي: **ما هو واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وماهي المشاكل التي تواجه الجامعة الجزائرية؟ وهل هناك إستراتيجية واضحة لتطوير الجامعة الجزائرية في ظل تحديات الألفية الثالثة؟**

أهداف البحث:

تهدف ورقتنا البحثية إلى تبيان العلاقة بين الجامعة و التنمية، حيث تهدف ورقتنا البحثية إلى تبيان أهمية التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان ليصبح قادرا على القيام بعملية البحث العلمي خدمة للمجتمع و الإسهام في عملية التنمية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية، من كونها تسلط الضوء على دور الجامعة في عملية التنمية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي.

خطة البحث:

بغية التوصل التدريجي إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ارتأينا تقسيمها إلى خمس محاور أساسية:

الأول: نتطرق فيه إلى تحليل وتقيم واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في السنوات الأخيرة.
الثاني: نتطرق فيه إلى أهم مشاكل الجامعة الجزائرية.
الثالث: نعرض فيه دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية.
الرابع: نعرض فيه التحديات والرهانات التي تواجه الجامعة الجزائرية.
الخامس: نعرض فيه مقترحات حديثة لتطوير الجامعة الجزائرية .

II.واقع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر

على الرغم من تعدد وتنوع الوظائف التي تقوم بها الجامعات قديمها وحديثها، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن الجامعة- أية جامعة- ينتظر منها أن تقوم بأدوار أو وظائف ثلاثة متكاملة وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وعلى الرغم من أن الجامعات العريقة في الدول المتقدمة تحاول إيجاد نوع من التوازن بين هذه الوظائف الثلاثة، ويجتهد في توفير الدعم المالي والفني والبشري الذي يتناسب مع كل وظيفة. إلا أن هذا لا يمنع القول بأن وظيفة البحث العلمي تكاد تكون من الوظائف المهملة، والتي لا تنال الاهتمام والدعم الذي يتناسب مع أهمية البحث العلمي ودوره في تنمية المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. (الخطيب، 2003، ص15)

وإذا كان هذا الكلام قد ينطبق على الجامعات في العديد من الدول المتقدمة، فإنه ينطبق بالكامل على الجامعات في الدول العربية، وعلى وجه الخصوص الجامعة الجزائرية، وكما تفضلنا سابقا بأن للجامعة ثلاث وظائف (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع) إلا أنه من الملاحظ أن هذه الوظائف لا تؤدى بصورة متوازنة في الجامعة الجزائرية، وتحتل المرتبة الأولى أي التعليم، النصيب الأوفر من الجهد، في حين تأتي الأبحاث العلمية وخدمة المجتمع في مرتبة متأخرة.

ويمكننا تلخيص مهام التعليم العالي في مهمتين أساسيتين: تكوين الإطارات واليد العاملة ذات الكفاءة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني وتكوين الباحثين القادرين على دفع التطور التقني والعلمي، عن طريق البحث الأساسي والبحث التطبيقي. (لكاص،2002، ص27)

ولذلك فإن لمؤسسات التعليم العالي دور هام لما تحويه من مصادر الطاقة البشرية المتميزة علميا والقادرة على التفاعل والتعامل إيجابيا مع جميع المستجدات والمتغيرات ومواكبة التطورات العلمية والعملية، وقد أصبح للتعليم الجامعي المعاصر رسالة خطيرة وهامة في مجتمعنا العربي المتطلع إلى التقدم والتطور والازدهار، وعليه تقع مسؤولية نشر الثقافة العامة، والإسهام في حل المشكلات المحلية التي يوجد بها، من خلال الكوادر البشرية المتعلمة، والبحوث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع.

إن من الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية وعلى وجه الخصوص الجزائر تقصيرها في ميادين البحث بوجه عام وفي ميدان البحث الموجه نحو التنمية بوجه خاص، وأن معظم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية بحته من أجل الترقية العلمية، وأن قليلا جدا منها موجها للمساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والإنمائية للدولة. وبالنظر إلى أنشطة خدمة المجتمع نجد أنها تتعارض بشكل من الأشكال مع مهمات الجامعة الرئيسية، أي التعليم والبحث العلمي، بل تكملها وتدعمها. (الخطيب، 2003، ص94)

ولعل أن مساهمة البحث والاختراع في الجزائر ضعيفة جدا لأن الجامعة الجزائرية تقيدت بالوظيفة التقليدية للتعليم العالي. والأسباب التي تفسر عدم إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي تتلخص فيما يلي: (الخطيب، 2003، ص29)

1. يثير نشاط البحث العلمي بلبلة، بحيث يحذر المسؤولون من كل مايمكن أن يناقض سياستهم.
2. قلة الوسائل المالية.
3. غياب سياسة واضحة فيما يخص البحث.
4. البيروقراطية والفساد الإداري داخل الإدارة الجامعية. (بوحوش، 2010،ص1)

وانطلاقا مما تقدم، سنحاول أن نتعرف على واقع التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأخيرة، خاصة المرحلة الإصلاحية الأخيرة تطبيق نظام LMD، كما نتعرف على الهياكل البيداغوجية التي وفرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للطالب الجزائري، كما نتعرف على مدخلات الجامعة ومخرجاتها، إضافة إلى التأطير البيداغوجي.

1.1. مراحل إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

للعودة إلى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، لتشخيص واقع التعليم العلي والبحث العلمي. خاصة في السنوات الأخيرة، فالملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي مرت بأربعة مراحل بعد الإستقلال وهي كالتالي: (لكاص،2002، ص29)

المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى سنة 1969 تميزت هذه الفترة بضعف تطور الجامعة واتباع نفس النظام البيداغوجي الفرنسي، وعرفت تأسيس العديد من الجامعات على غرار جامعة وهران سنة 1966، جامعة قسنطينة سنة 1967.
أما فيما بخص الشهادات العلمية المقدمة من طرف الجامعة فكانت على النحو التالي: (بوحوش، 2010،ص1)
- شهادة الليسانس 03 سنوات .
- شهادة الدراسات المعمقة وتدوم سنة .
- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتين على الأقل لإنجاز أطروحة علمية.
- شهادة دكتوراه دولة وتصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات أو أكثر من البحث.

المرحلة الثانية: من سنة 1970-1997 تميزت هذه الفترة بإصلاح قطاع التعليم العالي وأهم سماتها:
- شهادة الليسانس تدوم 04 سنوات ويطلق عليها مرحلة التدرج.
- شهادة الماجستير تدوم سنتين على الأقل ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج.
- شهادة دكتوراه علوم وتدوم أربع سنوات على الأقل.

المرحلة الثالثة: من بداية 1998-2003 تميزت هذه الفترة بتوسع هائل في عدد الطلبة وتسجيل عدة إصلاحات بالقطاع.
المرحلة الرابعة 2004 إلى يومنا هذا (صخري و مزايمي، 2008،ص218): والتي تتمثل في آخر الإصلاحات التي تتبناها الوصاية، حيث شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأربع الأخيرة في تطبيق هيكلة جديدة لنظام التعليم العالي في الجزائر **(نظام LMD)** شبيهة لتلك المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنغلوساكسونية، وقد وافقت بلدان الإتحاد الأوربي على تبنيها مؤخرا. وترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم العالي في ثلاث أطوار تتوج بثلاث شهادات:

- طور أول مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الليسانس.
- طور ثان مدته خمس سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الماستر.
- طور ثالث مدته ثماني سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الدكتوراه.

ولقد قررت الوزارة أيضا إنشاء مدارس الدكتوراه لتغطية التكوين لتحضير الماجستير والدكتوراه لتحسين نوعية ومستوى التكوين في مرحلة ما بعد التدرج.

III.مشاكل الجامعة الجزائرية

وبالرغم من الإنجازات التي حققها التعليم العالي في الجزائر في إخراج الكوادر العلمية والتخصصية المؤهلة في ميادين الحياة المختلفة، إضافة إلى تحقيقه فكرة المواطنة التي يشعر من خلالها الفرد بانتمائه لوطنه وأمته، كما ساعد التعليم العالي في توسيع مدارك المواطن الجزائري وإحساسه بمشكلات وطنه والمشكلات العالمية إضافة إلى مساهمته في بناء الدولة الحديثة. (عبدالله، 2003،ص126) لكنه كشف في المقابل عن مواطن خلل كبيرة، ولاسيما على صعيد جودة التعليم والتكوين المتاحين، حيث أدى عدم الإتساق بين مخرجات التعليم العالي من جهة، واحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى، إلى انعزال الجزائر عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية. (صخري و مزايمي، 2008،ص232)

إن استمرار التدهور المطرد في نوعية التعليم والتكوين في الجزائر، وتدني قدرة المنظومة التربوية على توفير متطلبات التنمية، ينذران بعواقب وخيمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جزائر الألفية الثالثة، وإلى غاية اليوم لا تزال الجامعة الجزائرية تتخبط في نفس المشاكل تقريبا وإن إختلفت المظاهر، بل برزت مشاكل أخطر من الأولى، حيث **تحولت الجامعة إلى روضة للمراهقين بتعبير (عبد الغني مغربي) في إحدى محاضراته،** فالعوامل العميقة للأزمة لم تطلها الإصلاحات المتوالية، فهي عوامل تتجاوز إطار الجامعة لتشمل سيرورة المجتمع ككل ولتشمل أيضا المستوى العالمي الذي نحاول إسقاط معطياته على الحالة الجزائرية. (عيسى، 2009،ص67)

ورغم تشابه مشاكل التعليم العالي في دول العالم، إلا أن المشاكل الإدارية خاصة استقلال الجامعات، وأساليب التقويم الذاتي، والقيادة وآليات الالتحاق، واختيار المقررات الدراسية، وأسلوب الامتحانات والتقويم، تختلف اختلافا شديدا بين هذه الدول. (العسالي، 2010،ص59)

ولعل أن مشاكل التعليم العالي في الدول النامية و العربية وبالأخص الجزائر أشد تعقيدا، ويثير عدة إشكاليات وتدور في مجملها حول التوسع في القبول في الجامعات ومعاهد التعليم العالي، استجابة لضغوط خريجي الثانوي وأوليائهم، على حساب التنمية وحول تحديد الشهادة للأجر المقابل لها، بصرف النظر عن نوع العمل ومسؤولياته، ومدى قدرة الخريجين على تطبيق ما تعلموه في الجامعات في واقع أعمالهم، ومدى إستمراريتهم في التحصيل، والحفاظ على مستواهم بل وتطويره بعد تخرجهم. (العسالي، 2010،ص60)

- **التهافت على التعليم الجامعي وإنفجار أعداد الطلبة في الجامعات** مما أدى إلى ضعف الطاقة الإستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر للتعليم (ديمقراطية التعليم).
- **العلاقة التي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الجزائرية علاقة مركزية،** مع أن التشريع الذي ينظم الجامعة الجزائرية أنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة (عدم استقلالية الجامعة الجزائرية).
- **الخلط بين مفهومي التعليم الجامعي والتعليم العالي،** فعلى الرغم من أن آدبيات التعليم الجامعي تؤكد على ثمة فرق بين التعليم الجامعي والتعليم العالي، فإذا كان الأول جزء من الثاني، إلا أنه يتميز عنه بتأكيده على أهداف خاصة بإنتاج المعرفة، إلا أن واقع التعليم الجامعي والعالي في الجزائر يشير إلى خلط كبير بين المفهومين. (محمود، 1999،ص31)

– **فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على وظيفة أو عمل،** فكثير من الطلاب في الوقت الحاضر انحصرت دوافعهم للحصول على مؤهل جامعي في الدوافع الاجتماعية وليست الإنتاجية. (محمود، 1999،ص31)

– **عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي،** وعلى الرغم من إعطاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الأولوية في مجال الإنفاق، إلا أنه لا يكفي في تحقيق الفعالية لدى الخريج الجامعي فالتعليم كم وكيف، وبالتالي يصبح الخريج غير كفئ وتنقصه المهارات والمعرفة والدراسات التقنية مما يؤدي إلى نقص إنتاجيته في العمل المخصص له إن وجد.

أما بالنسبة للإنتاج العلمي والبحثي للجامعة الجزائرية، فإن عدة دراسات تجزم بأنها أقل بكثير من طاقاتها الإنتاجية، إذا أخذنا في الإعتبار الكفاءات والمواهب التي تملكها، مما يدعوا إلى ضرورة النهوض بمخرجاتها وترشيد استخدامها. (العسالي، 2010،ص60)

– **عدم السماح للجامعة بالإنطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة من خلال الميدان أو الواقع،** مما جعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، ويفقده هذا جانبا كبيرا من أهميته وجدواه **(عدم وجود حرية أكاديمية لكشف الحقيقة أو تطبيق نتائج البحث).** (بوحوش، 2010،ص1)

– **اتساع الفجوة بين أهداف التعليم العالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي،** حيث يؤثر النقص المهاري الذي تعاني منه الجزائر، بالرغم من كثرة الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، إلا أنها تركز على الكم على حساب الكيف، مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتها المحلية، ناهيك عن عجزها عن دخول سوق المنافسة الدولية مما يمكن وصفه بالقصور، إن لم يكن تدهورا في هذه المهارات، بسبب الضغوط الواقعة على خدمات التعليم والتدريب في الجزائر. (العسالي، 2010،ص ص 63-70)

– **تزايد حدة الصراع الفكري داخل المجتمع الجامعي الجزائري،** وهذا يعود لوجود تيارات فكرية متصارعة نظرا للإيديولوجيات والأحزاب السياسية التي ينتموا إليها، إلا أن الصراع الفكري عندنا ربما يأخذ صورة خطيرة تعمل على زعزعة استقرار الجامعة الجزائرية.

– ابتعاد مؤسسات التعليم على توعية الطلبة بمشكلات المجتمع وقضاياه وبمتطلبات التنمية، وتأمين المستقبل. (الكثيري،2005،ص172)

– يلاحظ في الجامعة الجزائرية نقص في عدد طلاب الدراسات العليا في الاختصاصات الحديثة (الهندسة الحيوية والإعلام الآلي والبرمجيات، والاتصالات...) مما يعني افتقار البحوث العلمية في مثل هذه التخصصات.

– التعليم العالي الجزائري يعاني من مشكلة عدم موائمته لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى البشرية، وأن هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي الجزائري من أدوار وما ينتظره المجتمع منه.

– **ضعف في التمويل،** حيث تعاني أغلب الجامعات الجزائرية من ضعف التمويل المخصص للأبحاث والاعتماد شبه الكامل على تمويل الدولة من الأسباب الرئيسية في فشل الجامعات في تحقيق أهدافها، ولقد أدى ضعف التمويل أيضاً إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس. كما أن جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم الجامعي مخصصة للإنفاق على أشياء غير خاصة بالتعليم، مثال ذلك دعم المنح الطلابية وتقديم المعونات المالية لمراكز البحث ولمشاريع البحث إلخ. وكذلك أدى ضعف التمويل لعدم قدرة الطلبة على تكملة دراساتهم وذلك لغياب البرامج الحديثة للاتصال بمراكز البحوث العلمية لتبادل الأساتذة والخبرات. (الجيوشي و عصام،2007،ص6)

– **ضعف هيئات التدريس في الجامعات الجزائر**، وهذا نظرا لعدم تعلمهم البيداغوجيا وطرق إيصال المعلومات، مما أدى إلى تكهرب العلاقة بين الأستاذ والطالب.

– **ضمور البحث العلمي**، ويعتبر البحث العلمي وسيلة نستكشف من خلالها الثروات البشرية والطبيعية بهدف استثمارها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، والأزمة التي تعاني منها البحوث العلمية في العالم العربي والجزائر على وجه الخصوص أنها مستوردة، مما يتمخض عنها نتائج عكسية وغير مناسبة.

– **بطالة الخريجين**، بدأت معاناة الخريجين تتزايد في الجزائر في الآونة الأخيرة، وزادت بطالتهم، وخاصة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، وقد بلغت هذه البطالة المقنعة مستويات كبيرة، خاصة الحاملين لشهادة الليسانس، وبعض الشهادات فيما يخص الماجستير، مما أدى لجوء الدولة الجزائرية إلى توفير فرص عمل مؤقتة **(عقود ماقبل التشغيل)**، مما أثر في نفسية طلاب الجامعة.

– **أزمة المشاركة في إدارة مؤسسات التعليم العالي**، تتم إدارة مؤسسات التعليم العالي من قبل أفراد أسندت السلطات الرسمية مسؤولية الإدارة إليهم. وبما أن هؤلاء عينوا بموجب قرارات رسمية ومراسيم، فهم يستميتون في خدمة أولياء النعمة على المسؤولين مما يؤثر في عمل الجامعة كمنبر علمي وتعليمي. (عبدالله، 2003،ص133)

– **عدم وجود إرادة سياسية لتشجيع البحث العلمي** والاستفادة من نتائجه، وقلة الثقة في الإطارات المحلية والكفاءات الجزائرية بالخارج وانبهارها بالكفاءات الأجنبية. (بوحوش، 2010،ص1)

– **الضغط التدريسي على أساتذة الجامعة** مما يرهق كاهله بالمحاضرات وحصص الأعمال الموجهة، ولا يتاح له المجال للقيام بالبحوث العلمية أو بتعليم الطلاب البحث العلمي، فيقتصر دوره على المحاضرات وبعض الندوات والإشراف على الطلاب. (عبدالله، 2003،ص134)

– **تغلغل اللغة الفرنسية في كل تخصصات الجامعة الجزائرية**، وإقصاء اللغة العربية رغم بعض المحاولات التي كانت تسعى إلى تعريب الجامعة، إلا أنه هناك تيارات فركفونية تمنع من ذلك، مما أدى إلى إزدواجية استعمال اللغة بين العامية المرتجلة والعربية المتواضعة.

– **الانحلال الأخلاقي واستشراء الفساد وانتشار ظاهرة الغش المنظم** داخل أسوار الجامعة الجزائرية مما أدى إلى فقدان مصداقية الشهادات المحصل عليها، و إلى عدم وجود **بيئة جامعية مشجعة** لطلب العلم بالنسبة للطالب والأستاذ.

وفي الأخير يمكن أن نقول رغم هذه المشاكل، إلا أن أخطرها هو الخوف من فقدان الجامعة الجزائرية لهويتها، وتصبح مكان لدخول الغرباء الحاملين للشهادات **بالطرق الغير شرعية**، أو الذين حققوا **النجاح المزيف**، ولعل أن هذه المقولة أصدق تعبير مني **(سيكون من الأفيد للمجتمع أن يكسب متسربين أكفاء عوض حاملي شهادات لا يملكون لا المؤهلات ولا الذهنيات التي تتيح لهم الاندماج الفعال داخل الجامعة إجتماعيا وفكريا وأخلاقيا).**

وعليه انطلاقا مما تقدم حول المشاكل التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، إلا انه لا يمكن إغفال دور مؤسسات التعليم العالي والتي تعتبر من أهم روافد التنمية والنمو الاقتصادي ومواكبة التطورات الحديثة ومساندة المؤسسات الأخرى للحاق بمصاف الدول التي تنتج المعرفة وتسخرها لرفاهية شعوبها والأمم الأخرى والتواصل والتفاعل مع المجتمع، وتنميته، ونشر وبث المعرفة فيه وتقليل الفجوة بين الدول المنتجة للعلوم والتقنية والدول المستهلكة.

IV.دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية

تلعب الجامعة دورا هاما في تطوير المجتمع و تنميته و ذلك من خلال إسهامها في تخريج الإطارات المؤهلة للعمل في كافة المجالات و التخصصات، حيث يناط بها تحقيق مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية هي التعليم و إعداد القوى العاملة، البحث العلمي بالإضافة إلى خدمة المجتمع كما تفضلنا سابقا. و تعد الجامعة بهذا المنظور أهم المؤسسات الاجتماعية من حيث تأثيرها و تأثُرها بالجو الاجتماعي المحاط بها فهي وليدة المجتمع و نتاجه من جهة و أداته في التغيير من جهة أخرى. إلا أنه و بالرغم من الدور المهم للجامعة في كل المجتمعات المعاصرة فهذا الدور يمكن أن ينحصر أحيانا و يتقزم، خصوصا إذا تعلق الأمر بالدول المتخلفة و ذلك نتاج مجموعة من المشاكل من شأنها أن تجعل الجامعة تحيد عن الدور المنوط بها.

يرى السيد **مالكوم اديستيا** مدير معهد **(مدراس لدراسة التنمية)** أن أكبر ما يعانيه التعليم العالي و الجامعة عموما في الدول النامية على غرار الجزائر "**هو الابتعاد عن المجتمع و عدم الاهتمام به، حيث ينبغي على الجامعات و مؤسسات التعليم العالي في هذا الدور أن تستنبط نظاما داخليا يواجه المطالب الجديدة للمجتمع**" (حموي،1978،ص203). ففيما يخص العمالة مثلا ينبغي على هذه المؤسسات الإسهام في أنشطة المجتمع و التي منها الأنشطة الزراعية و الصناعية و ذلك بإدراجها ضمن المناهج التعليمية والبحوث التطبيقية، كما يرى أنه "**ينبغي تنظيم تعاون فيما بين مؤسسات التعليم العالي في البلاد النامية و بينها و بين البلاد المتقدمة**".

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دوراً فاعلاً في عملية التنمية على كافة الأصعدة والمستويات، فلا احد يمكنه أن ينكر بطبيعة الحال الأدوار المتنوعة والوظائف الايجابية للتعليم العالي في مسيرة ونهضة المجتمعات، كذلك دوره في إنشاء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها بما في ذلك نظام التعليم، حيث أسهم التعليم العالي في إتاحة مجالات متنوعة للاستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية في العديد من مرافق الحياة العمرانية والاقتصادية والثقافية و الإعلامية وغيرها في كثير من بلدان العالم، وفي هذا الصدد لنا أن نسلط الضوء على الدور الذي يلعبه التعليم العالي في الجزائر متمثلاً بمخرجاته من خريجي الجامعات والمعاهد في تطوير قطاعات التنمية المختلفة.

لقد أدت الضغوط الاجتماعية ومتطلبات سوق العمل في الجزائر إلى تنويع كبير في برامج الدراسة، كما أدت إلى العمل على تطوير التعليم، وتنويع نظم التعليم العالي من حيث البنيات والبرامج على غرار نظام **(LMD)** المتبع منذ ما يزيد عن 4 سنوات و الذي يضمن إلى جانب التكوين الأكاديمي تكوينا مهنيا من شأنه أن يسهم في تأهيل الطبقة العاملة، كما سعت وزارة التعليم العالي بالجزائر في السنوات الأخيرة إلى زيادة الإنفاق على التعليم من أجل إعطاء دفعة قوية بهدف مواكبة التطورات العالمية من جهة و من جهة أخرى من أجل تطوير و تنمية المجتمع الجزائري و تحقيق قفزة تنموية نوعية تكون بمساهمة أفراد هذا المجتمع. وعلى اعتبار أن للتعليم العالي عائداً اقتصادياً يفوق ما يُنفق عليه، وهذا ما يؤكده الكثير من الكتّاب والباحثين والذين يرون بأن عائدات التعليم قد تفوق عائدات الاستثمار في كثير من المشروعات الاقتصادية الأخرى. (ياسين،2005،ص426)

حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم سواء التعليم العام أو التعليم العالي أو المهني يعمل على الزيادة في الدخل الوطني، وأن تلك الزيادة لا يمكن تفسيرها على أساس زيادة عوامل الإنتاج المادية وزيادة رأس المال، وإنما هناك عوامل أخرى يُطلق عليها «**العامل المتبقي**» متمثلاً في ارتفاع مستوى المهارة في قوة العمل، استخدام التطبيقات التكنولوجية وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم ومخرجاته المباشرة وغير المباشرة ذات الأثر في تعظيم العائد في مختلف عوامل الإنتاج. (الكثيري،2005،ص167)

1. **دور مخرجات الجامعة الجزائرية في القطاع الزراعي:**

ففي المجال الزراعي يفترض أن يسهم خريجي الجامعة في التنمية الزراعية من خلال استخدامهم للأساليب والتقنيات الحديثة في الزراعة وطرق الري ومعالجة التربة والقضاء على الآفات الزراعية والقيام بالأبحاث والدراسات في سبيل تطوير القطاع الاقتصادي..إلخ ومن شأن ذلك كله أن يزيد الإنتاج الزراعي وبالتالي رفع مستوى التنمية الزراعية في البلاد.

وحقيقة القول يمثل خريجي الجامعة في الجزائر قله قليلة من قوة العمل في القطاع الزراعي، فمن المعروف أن هذا القطاع يكاد يعتمد إلى حدٍ كبير على الأميين وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائي أو المتوسط كأقصى حد، وخريجو التعليم العالي سواء من المهندسين الزراعيين أو مهندسي الري أو من العاملين في الجمعيات التعاونية لا يشكلون إلا نسبة محتشمة في هذا القطاع الحيوي. (الخطيب، 2003، ص ص94-95)

كما أن هناك اعتماداً كبيراً على الخبرات الأجنبية في عملية الري والمصارف والبحوث، لذا فإن التنمية الزراعية في بلادنا لم تتحقق في معظم الخطط التي استهدفتها، وأن معدلات استصلاح الأراضي القابلة للزراعة ما تزال بطيئة للغاية، حيث ما يزال أكثر من نصف الأراضي القابلة للزراعة غير مستثمرة.

والخلاصة أن مثل هذا التحليل العام يسمح لنا بالقول بأن دور الجامعة وآثاره المباشرة بل وغير المباشرة ما تزال محدودة للغاية في قطاع التنمية الزراعية.

2. **دور مخرجات الجامعة الجزائرية في القطاع الصناعي:**

ما يزال إسهام خريجي الجامعات في مجال التنمية الصناعية محدوداً كماً ونوعاً حيث يلاحظ انه مع سيطرة الجزائر على مواردها النفطية إلا أن عمليات الاستخراج والتسويق ما تزال معتمدة اعتماداً كبيراً على الخبرة الأجنبية، ويمكن القول بأن الخبرة المحلية في الصناعات الاستخراجية بصورة عامة غير متوفرة لأسباب كثيرة و معروفة، ولعل من بينها عدم إتاحة التعليم العالي لمجالات التخصص في هذه الميادين بطريقة فعالة، ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بدور خريجي التعليم العالي في مجالات الإنتاج الصناعي غير أن هذا الدور إنما يذكر في معظم المجالات في تشغيل الصناعة والإدارة الصناعية لكنه لا يتعداها إلى تصميم الصناعة وتأسيس المصانع وصيانتها أحياناً. وهذا كما هو معروف تتولاه في معظم الأحيان الخبرة الأجنبية والنتيجة أن يكون إنتاج المصانع لدينا أقل من طاقاتها الإنتاجية المقررة لها في المنشأ.

3. **دور مخرجات الجامعة الجزائرية في قطاع الاستثمار و البحث والتطوير:**

وفي مجال دور التعليم في الاستثمار و البحث والتطوير نجد أن ما تقوم به جامعاتنا من بحوث لم تؤثر تأثيراً يذكر في المجالات التنموية. فمع ما يمكن أن يكون لهذه البحوث من نتائج تطبيقية في عملية الإنتاج إلا أن معظمها لم يجد سبيله إلى حيز التطبيق والواقع، كما أن معظم هذه البحوث يقوم بها طلبة الجامعات لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه وما ينطبق ذلك على كثير من بحوث الأساتذة أنفسهم لاستيفاء مطالب الإنتاج العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس، إذاً فإننا لا نبالغ إذا ما قلنا أن الاستثمار في مجالات البحوث في الجامعات لا يمثل مردوداً يذكر في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أو إيجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التي تتعرض لها إنتاجية مختلف المشروعات.

وعليه يمكن أن نقول أنه لا ينحصر دور الجامعة في نقل المعرفة، بل المساعدة في توليدها من خلال البحوث وتكوين رأس المال البشري القادر على تحقيق معدلات إنتاجية عالية والصمود في عصر العولمة والتنافس الاقتصادي، ويعتبر البحث العلمي من أكثر الوظائف التصاقا بالجامعة، لأنها المؤسسة التي يتوفر فيها الكادر البشري المتخصص والقادر على القيام به، ولأنها

تقوم بهذه البحوث بشكل منظم وعلمي وفق حاجة التنمية وقطاعات الإنتاج. والعلاقة بين البحث العلمي والتنمية تحتمها متطلبات النمو، وللجامعة المبادرة الأكثر وعيا في معالجة متطلبات التنمية ومشكلاتها. ويرتبط مدى نجاح الجامعة بمهمة البحث العلمي بعناصر عديدة وأهمها: (عبدالله، 2003،ص136)

1.توفر العدد الكافي من المختصين؛
2. المناخ الأكاديمي الملائم للقيام بالنشاط العلمي البحثي؛
3. الأموال الكافية للبحث العلمي؛
4. الوقت الكافي والحرية الأكاديمية الرافضة للعوائق المؤثرة في عمل الباحثين؛

أما بالنسبة لوظيفة الجامعة في خدمة المجتمع، فهي المؤسسة التي تلعب دورا تنمويا في تقديم الخدمات الاجتماعية في كل الميادين وخاصة أنها تعيش فيه وتعرف مشكلاته، ويمكن لجميع الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد والكليات أن تمارس دورها بدءا من الزراعة والصناعة والاستثمار والتجارة، كما تفضلنا سابقا، مرورا بالتقنية والهندسة والطب حتى الميادين الحقوقية والإدارية والاجتماعية والأدبية.

وبشكل عام يمكن أن نستخلص انه أصبح غالبية **خريجي الجامعة الجزائرية عبئاً لا يمكن تجاهله وقد يسهمون بشكل أو بآخر في إعاقة التنمية بدل دفعها إلى الأمام** لعدة أسباب أهمها أن المخرجات هي تكرار لما هو متوفر أصلا وبأعداد كبيرة. لذا نحن بحاجة إلى نوعين من المخرجات وبجودة عالية إحداهما لتغطية الاحتياج القائم فعلاً في سوق العمل لإحلالها بدلاً عن العمالة الخارجية خصوصا في قطاع البناء و الأشغال العمومية (الصين، سوريا، مصر....)، والنوع الآخر من المخرجات هم من يصنعون فرص العمل و في هذا الصدد تسعى الجزائر جاهدة إلى ترقية **الثقافة المقاولاتية** لدى خريجي الجامعات للتخفيف من حدة تزايد طالبي العمل من جهة و توفير مناصب شغل لدى أصحاب المشاريع من جهة أخرى.

V.التحديات والرهانات التي تواجه الجامعة الجزائرية

يمكن القول بأن الجامعة الجزائرية قد عرفت أكثر من عشريتين، بداية من الثمانينيات تقريبا إلى يومنا هذا، أزمة عميقة ومعقدة جدا أدت إلى تدهور نوعية ومردودية أو فعالية التعليم العالي، وترجع الأزمة إلى أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عرف خلال تلك الفترة وإلى حد الآن نمو سريعا لأعداد الطلبة من جهة وتدنيا في الإنفاق الحكومي بالنسبة للطالب الواحد من جهة ثانية.

ويؤكد **الدكتور على الحوات**، أن الجامعات العربية في هذا القرن الجديد، تواجه تحديات كثيرة ستؤثر على طبيعتها ودورها وكفاءتها الداخلية والخارجية، وسنحاول أن نسقط هذه التحديات على حالة الجامعة الجزائرية، حيث نجمل هذه التحديات فيما يلي: (عبدالله، 2003،ص129)

1. التحديات الاجتماعية: وتتعلق بالطلب المتزايد على التعليم العالي بسبب النمو السكاني السريع واتساع شريحة العمر من (18-23) واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن جدواها، إضافة إلى ذلك فإن معظم مؤسسات التعليم العالي متمركزة في المدن الكبرى والعاصمة مما يضعف من إسهامها في تنمية المجتمع وخاصة الريف والزراعة.
2. التحديات الاقتصادية: حيث تواجه الجامعة الجزائرية أزمات مالية واقتصادية باستمرار، بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي وتمويل الجامعات وتوسيعها، يضاف إلى ذلك تزايد عدد الطلاب وتقلص ما تخصصه

الجزائر في ميزانياتها السنوية للتعليم العالي والبحث العلمي، مما أدى بالجامعة في الآونة الأخيرة إلى أن تعيش في حلقة مفرغة أثرت على وظائفها التعليمية والاجتماعية والتنموية.

3. التحديات التخطيطية والمنهجية: ويتعلق هذا التحدي بعدم التوازن الواضح في هيكل تخصصات الجامعة حيث نلاحظ زيادة في أعداد المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية من آداب وفنون وقانون وسياسة، في حين أن هناك نقص في تخصصات العلوم التقنية والهندسة والتكنولوجيا.

4. التحديات التكنولوجية والعولمة: تملك الجزائر نصيبا جيدا من المباني والأجهزة والتقنيات المتطورة في بعض الجامعات على غرار الولايات الشمالية والشرقية، في حين هناك بعض الولايات لا يتوفر فيها الحد الأدنى من التجهيزات والتقنية. ويلاحظ أن تقارير **اليونسكو** قد حرصت على تأثير الآثار المستقبلية لثورة المعلومات وظاهرة العولمة على عملية التعليم على المستوى الكوني فأكد تقرير **(التعلم ذلك الكنز المكنون):** (ضرورة النظر إلى العالم كقرية نتيجة إدخال التكنولوجيات العديدة والجديدة في عصر الاتصال العالمي، وتكوين شبكات علمية تكنولوجية تربط بين مراكز البحوث والمراكز الكبرى في العالم)، وعلية فإن التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات خطيرة تفرضها عليه ثورة المعلومات وظاهرة العولمة.

إن إعادة النظر في هيكلة التعليم العالي والبحث العلمي بتخصصاته المختلفة، والنظر إلى شمولية العلوم وتكاملها في هذا العصر، تلح علينا **أن نخرج طلابا يعرفون كيف يفكرون، ولسنا بحاجة إلى طلاب يحفظون المعلومات عن ظهر قلب دون وعي بمضامينها**. كما يقول علماء النفس والتربية، هي في تعليم هؤلاء الطلاب كيف يتعلمون، وخاصة أن المعارف العلمية تتزايد بسرعة رهيبة يصعب علينا أن نلاحقها، وأن نقدمها لطلابنا. (عبدالله، 2003،ص130)

وما يمكن أن نستنتجه مما تقدم. أن أهم التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية هو توجهها **نحو التعليم العالي الجماهيري و الذي يهتم بالكم على حساب الكيف**، مما يقتضي ضرورة إعادة فحص دور الجامعة. حيث عملت الوزارة مؤخرا على استحداث مدارس تحضيرية لتعليم النخبة من شأنها أن تقدم مخرجات ذات نوعية و تضفي بالاهتمام بتطوير الجامعة على نحو و اتجاه أفقي.

وهذا ما يراه **(مايكل شاتوك)** الخبير في شؤون وقضايا التعليم العالي المعاصر، بأن مشكلة التوفيق بين الإقبال المتزايد على الجامعات وضرورة وجود جامعات ذات مستوى عالي لتواكب متطلبات الاقتصاد والتجارة لا تزال مطروحة حتى على جامعات الدول الأكثر تقدما، وهو يتوقع كحل لهذا المشكل ظهور نوعين من الجامعات: الأول يتمثل في **الجامعات الاصطفائية** والثاني يتمثل في **الجامعات الشاملة**. وعليه نستنتج استحالة التوفيق بين التكوين النوعي وتعميم التعليم العالي في إطار جامعة واحدة، وليس هذا الحل سوى تفكيك للنموذج المثالي المتكامل إلى شطرين منفصلين، النوع الأول تحققه الجامعات الإصطفائية (المدارس والمعاهد العليا)، والشطر الكمي تحققه الجامعات الشاملة؛ أي تحقيق كل واحد منهما على حدة جامعة مستقلة ومتمايزة؛ فالأولى تهتم بالتكوين النوعي ولا ينتظر منها تعميم التعليم العالي، أما الشاملة (الجامعات والمراكز الجامعية العادية) فعكسها تماما.

VI.مقترحات حديثة لتطوير الجامعة الجزائرية

تتعدد الأدوار المطلوبة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع بتعدد الحاجات و نشاطات المجتمع ذاته بعد أن أصبحت خدمة المجتمع من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها. (ياسين، 2005،ص427)

لذلك فإن المساعي الحثيثة لكثير من الدول في العالم في تطوير الجامعة يندرج ضمن تفعيل دورها في خدمة المجتمع ، وذلك من خلال التعرف على الاحتياجات و المشكلات التي تواجهه و المعوقات التي تقف دون تقدمه، ففي ظل التطورات

الحديثة و انتقال البشرية إلى مجتمع المعلومات و الاتصالات الذي أبرز ما يميزه هو تعاظم دور الأصول و الموارد غير الملموسة و بصورة إستثنائية المعرفة في إنتاج الثروة و تحفيز النمو (محجوب، 2005،ص22)، وعلى اعتبار أن الجامعة هي منارة المعرفة في المجتمعات فقد كان لزاما عليها أن تأخذ بدورها في ذلك و العمل على تقديم مخرجات مؤهلة تدخل ضمن متطلبات المرحلة، وهو الشيء الذي دفع بالجامعة إلى إعادة التفكير في أدوارها التقليدية و رسالتها المرجوة بوضع إستراتيجية واضحة المعالم بغية أن تتمكن من الارتقاء بكفاءة أدائها و فعاليتها. (قوي و فيصل، 2005،ص287)

الرؤية:

نظام تعليم ذو جودة عالية قادر على تخريج إطارات بشرية مؤهلة ومتخصصة في مختلف حقول المعرفة تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية بما يتواءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .

الرسالة:

تطوير قطاع التعليم العالي وتحديثه ليغدو أكثر قدرة على تخريج طلبة مؤهلين قادرين على تلبية الاحتياجات المختلفة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، مزودين بالمؤهلات الأكاديمية والتطبيقية التي تنسجم مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع .

الأهداف العامة:

1. تقديم الأسس العلمية لتصدي المشكلات التي تواجه المجتمع.
2. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والابتكار.
3. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.
4. خلق شراكة وثيقة بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.
5. تحسين نوعية وكفاءة مواءمة التعليم العالي لمتطلبات المجتمع من خلال وضع معايير وأسس للاعتماد وضبط الجودة تُطبق على مؤسسات التعليم العالي كافة وتتطابق مع المعايير الدولية.
6. مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج الأكاديمية من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم.
7. مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي التي تتضمن تأمين التمويل اللازم ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وفق الأولويات .

محاور الإستراتيجية :

أولاً: القبول:

1- القبول بالنسبة للطلبة على أساس تنافسي من خلال لجنة تنسيق القبول الموحد للجامعات. (الخطيب، 2003،ص102)

2- السماح للطلبة بالانتقال من تخصص لآخر في الجامعة، لإتاحة المجال للطلبة لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي للطلبة بعين الاعتبار.

3- تخفيض أعداد المقبولين في البرامج والتخصصات المتشبعة بشكل تدريجي.

ثانياً: البرامج الدراسية: (الكثيري، 2005، ص ص167-168)

1. إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات لتحديثها بشكل مستمر بمعدل مرة كل أربع سنوات.

2. العمل على إنشاء مراكز تميز في تخصصات محددة في كل جامعة، وإعادة النظر في التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين.
3. إنشاء مراكز تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات.
4. إيفاد مبعوثين من الأساتذة و الإداريين للاحتكاك و اكتساب الخبرات إلى الجامعات الرائدة.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البرامج من حيث المحتوى وأساليب التدريس وأساليب التقويم.
2. تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا في التدريس.
3. توفير التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم .

رابعاً: الاعتماد وضبط الجودة :

1. البدء في وضع تصور شامل لتحسين آليات و وسائل التعليم العالي في كافة مؤسساته لضمان مخرجات متميزة. (الخطيب ن.، 2005،ص139)
2. إنشاء هيئة مستقلة تتولى تقويم وضبط الجودة والنوعية في الجامعات، وبما يتماشى مع المعايير الدولية. (الدوري، 2005،ص422)
3. اعتماد امتحان كفاءة موحد للخريجين
4. إنشاء وحدة للجودة في كل جامعة ومركز جامعي جزائري.

خامساً: الإبداع والبحث العلمي: (الخطيب أ.، 2003، ص ص114-115)

1. إنشاء هيئة عليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتعمل على:

أ- توحيد الجهود العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى .
ب- توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع .
ج- دعم الباحثين الجادين ومنحهم الحوافز التشجيعية والتقديرية والمعنوية .
د- توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة المختصة بالبحث العلمي لإجراء البحوث لمصلحتها .
هـ- تشجيع نشر الإنتاج العلمي، وتوحيد الجهود لإصدار المجلات العلمية المتخصصة المحكمة على المستوى الوطني.
و- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع .

2. توفير التمويل اللازم للبحث العلمي .
3. إنشاء مراكز التميز في الجامعات بما يتواءم مع التخصصات المعتمدة فيها.
4. إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة.
5. تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة

سادساً : إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: (العايدي،2005، ص203)

1. الانتقال من التنظيمات الخطية الهرمية إلى التنظيمات الشبكية.
2. الاستقلال المالي و الإداري لكل جامعة، و النزول بالاستقلال إلى الكليات و المعاهد و مراكز البحوث.
3. اعتماد الكفاءة والتنافس في اختيار القيادات الجامعية .
4. التركيز على استحداث وسائل جديدة للاتصال و التواصل مع الطلبة .

5. مراعاة متطلبات سوق العمل الذي يعتبر المتلقي لمخرجات الجامعة و ذلك بتصميم مناهج و مقاييس تساعد على بناء المهارات و توفير المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل.

6. التفاعل مع الأجهزة و المؤسسات الحكومية المسؤولة عن رسم السياسات و الاستراتيجيات لمشاركتها في ذلك بما يحقق أهدافها.

سابعا: مخرجات الجامعة وسوق العمل ومتطلبات التنمية

1. الارتقاء بنوعية مخرجات الجامعة تستوجب نموا مقابلا في المتطلبات التعليمية، وتطوير وتوزيع أنظمة وبرامج ومناهج التعليم وبما يحقق تطابقا كميا وكيفيا مع احتياجات سوق العمل.

2. التوافق التام بين مؤسسات التعليم العالي وحاجات ومتطلبات حقل العمل بكافة الموارد البشرية المدربة والماهرة لتغطية المجالات الخاصة بعملية التنمية.

3. فتح تخصصات تتماشى مع التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

4. الموازنة بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية للعملية العلمية بما يضمن زيادة مهارة الخريج.

وفي الأخير ما يمكن أن نقوله، أن تأخذ الجامعة الجزائرية بهذه المقترحات من تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولعل أن المؤتمر العالمي لسنة 2009 بشأن التعليم العالي، والذي عقد في الفترة 05-08 جويلية 2009 في مقر اليونسكو في باريس، وخروجه ببعض التوصيات والنتائج، على أن الدينامكية الجديدة للتعليم العالي والبحث العلمي تعمل على إجراء تغيير مجتمعي يتماشى مع تحقيق التنمية، واعتبار التعليم كسلعة عامة، وضرورة إستراتيجية، وكأساس للبحث، و أن تقدم الدولة الدعم الاقتصادي للتعليم العالي والبحث العلمي، كما تم التأكيد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن يكون " **التعليم العالي متاحا للجميع على أساس الجدارة**"، وكذلك التركيز على أهمية الاستثمار في التعليم العالي باعتباره قوة رئيسية في بناء مجتمع المعرفة الشاملة والمتنوعة، ودفع عجلة البحث والابتكار والإبداع.

VII.الخاتمة:

نخلص مما سبق أن الجامعة الجزائرية، لا تزال تعاني من عدة أزمات ومشكلات ونحن مع مطلع الألفية الثالثة وفي ظل المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية التي تفرضها علينا العولمة وثروة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة، لذا يستلزم على الجزائر النهوض بالجامعة وأن يكون لها دور و إسهام في عملية التنمية، من خلال تطوير إدارتها وإصلاحها، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والشفافية، وزيادة المشاركة في تسيير الجامعة الجزائرية وفتح المجال للأساتذة والخبراء والقطاع الخاص، من أجل تحسين جودة التعليم الجامعي و العالي وتطبيق نتائج البحث العلمي بما يخدم متطلبات التنمية، وتزويد سوق العمل بخرجين يتميزون بمواصفات عالية ومهارات تدريبية ومعارف تقنية، في ظل التنافس الجديد في الأسواق العالمية على رؤوس الأموال البشرية، وهذا بطبيعة الحال يتوقف على وجود إرادة سياسية تعمل على تطبيق إستراتيجية شاملة لتحسين إدارة وجودة التعليم الجامعي و العالي تتماشى مع متطلبات العصر.

VIII.الهوامش والمراجع:

1-أحمد الخطيب، **البحث العلمي والتعليم العالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
2-خالد لكاص، **مردودية نظام التكوين بالتعليم العالي في الجزائر –محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية–**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
3-عمار بوحوش، **أبعاد مشاكل البحث العلمي في الجزائر**، ندوة من تنظيم جمعية المعرفة والبحث العلمي" إشكالية البحث العلمي في الجزائر"، يوم 01 ماي 2010، الجلفة-الجزائر-.
4-عمر صخري، مرايمي محمد، **الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44/صيف خريف 2008، القاهرة، مصر.
5-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع: www.mesrs.dz (07/04/2010)
6-بوزيان راضية، بن عميرة ماجدة، **إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر-الواقع واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة**- الملتقى البيداغوجي الرابع (ضمان جودة التعليم العالي – المبررات والمتطلبات-)، 25-26 نوفمبر 2008، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
7- بولرباح العسالي، **الإدارة والتعليم الإداري – من أين يبدأ التغيير**- ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص59.
8-محمد قاسم عبد الله، **أزمة التعليم العالي في الوطن العربي والتحديات المعاصرة "واقع وبدائل"** ، مجلة شؤون عربية، العدد 113-ربيع 2003، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
9-حسين آيت عيسى، **التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية ومعادلة الإرادة والإمكان (رؤية نقدية)**، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 02، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
10- يوسف سيد محمود، **أبعاد أزمة التعليم الجامعي " دراسة تحليلية"**، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي " رؤية لجامعة المستقبل"، 22-24 ماي 1999 القاهرة، مصر.
11- راشد بن حمد الكثيري، **برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية -رؤية للإصلاح-**، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.
12- داليا فوزي الجيوشي، من الله عصام مجبوب، **ورقة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعي في مصر**، مجلس الوزراء -مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مركز استطلاع الرأي العام)، مصر، 2007.
13- محمد نهاد حموي، تلخيص لكتاب" **التعليم العالي و النظام الدولي الجديد**"، الصادر عن المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج،1978.
14- سعد غالب ياسين، **دور التعليم العالي في تنمية صناعات المعرفة**، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.
15- بسمان فيصل محجوب، **إعادة اختراع الجامعة مدخل استشرافي**، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.
16- بوحنية قوي، وصاف سعيدي ، **تسويق الجامعات عالميا من خلال مدخل الجودة الشاملة**، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.

17- نعمان أحمد الخطيب، **مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن بين تشريعات الاعتماد و متطلبات الجودة،** ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول" استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.

18- زكريا مطلك الدوري، **آفاق و مستلزمات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي** ، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.

19- محمد عبد الرحمان العايدي، **تطوير التعليم العالي -رؤية إدارية-** ، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم"، مصر 17-21 أفريل 2005.

20- **2009 World Conference on Higher Education:The New Dynamics of Higher Education and Research,- For Societal Change and Development, (UNESCO, Paris, 5 – 8 July 2009).**